

رسالة مؤرخة 15 أيار/مايو 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب مجلس الأمن، في الفقرة 14 من قراره 2693 (2023)، أن أقدم، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة)، بما في ذلك دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، تقريراً عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3). وقد حُدِّت النقاط المرجعية لیتخذها المجلس أساساً لتقييم إسهام الحظر المفروض على توريد الأسلحة وأهميته في دعم الجوانب ذات الصلة لعملية إصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخيرة. وتقدم هذه الرسالة معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تحقيق هذه النقاط المرجعية الرئيسية الخمس منذ رسالتي المؤرخة 15 أيار/مايو 2023 (S/2023/356).

وزار فريق تقييم من الأمانة العامة للأمم المتحدة جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من 25 إلى 29 آذار/مارس 2024. وتعكس هذه الرسالة المشاورات التي أجراها فريق الأمانة العامة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، والبعثة المتكاملة، وفريق الخبراء، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والبنك الدولي، والسلك الدبلوماسي الذي يوجد مقره في بانغي، والمجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المجموعات النسائية.

وقرّر المجلس كذلك، في قراره 2648 (2022)، أن عملية الموافقة على الاستثناء من حظر توريد الأسلحة ينبغي ألا تسري بعد الآن على الإمدادات أو الأسلحة والذخيرة أو تقديم المساعدة المتصلة بها إلى قوات الأمن في البلد، بما في ذلك مؤسسات إنفاذ القانون المدنية التابعة للدولة، والمراد بها دعم العملية التي تضطلع بها جمهورية أفريقيا الوسطى لإصلاح قطاع الأمن أو استعمالها فيها، ووفقاً لإخطار يُوجّه إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

واعترافاً بالمزيد من التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تحقيق النقاط المرجعية، قرر مجلس الأمن، في القرار 2693 (2023)، ألا تسري بعد الآن تدابير حظر توريد الأسلحة ومتطلبات الإخطار المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) والمبينة في القرار 2648 (2022) على توريد أو بيع أو نقل الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى قوات الأمن في البلد.



وفي حين أقرّت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى برفع شرط الإخطار المذكور أعلاه، فقد واصلت الدعوة إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجادل الحكومة بأن تدابير حظر توريد الأسلحة الحالية تساوي بشكل غير عادل بين قوات الأمن في البلد والجماعات المسلحة ولم تحقق هدفها، لأن قوات الأمن في البلد لا تزال تواجه من أجل شراء المعدات اللازمة للاضطلاع الكامل بمسؤوليتها السيادية عن حماية السكان والسلامة الإقليمية للبلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك خلال جلستي مجلس الأمن 9388 و 9454 في 27 تموز/يوليه و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على التوالي، دعت الحكومة المجلس إلى أن يقوم بدلا عن ذلك بفرض حظر على توريد الأسلحة يستهدف على وجه التحديد الجماعات المسلحة العاملة داخل البلد.

وتأتي هذه المطالب في سياق الجهود المتواصلة على الصعيدين الوطني والدولي للدفع قدما بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في 6 شباط/فبراير 2019. ولقد أقرّ تقرير المرحلي المقدم إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير 2024 (S/2024/170) باستمرار الحكومة في تولي زمام عملية السلام والتزامها بها، وهو ما أظهرته الحكومة من خلال عقد اجتماع ثان للاستعراض الاستراتيجي في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأتاح هذا الاجتماع الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ كل من الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وعملت الدورة الاستثنائية للجنة المتابعة التنفيذية للاتفاق السياسي، التي عقدت في شباط/فبراير 2024، على إعادة تعبئة الحكومة وشركائها الدوليين فيما يتعلق بعملية السلام. كما كثفت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى جهودها لتحقيق اللامركزية في عملية السلام، وتعزيز المكاسب الأمنية على الصعيد المحلي، وبسط سلطة الدولة على المناطق النائية، بما في ذلك بدعم من البعثة المتكاملة. وتميزت الفترة أيضا بإجراء استفتاء دستوري، وأسفر ذلك عن إصدار الدستور الجديد في 30 آب/أغسطس 2023. وتواصل السلطات الوطنية أيضا الاستعدادات للانتخابات المحلية المقبلة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وفي حين أحرز تقدم على المسار السياسي، ظل الوضع الأمني متقلبا في بعض الأحيان، حيث حافظت الجماعات المسلحة على وجودها على طول الحدود الشمالية الشرقية والشمالية الغربية والجنوبية الشرقية، وكذلك في جميع أنحاء محافظة مبومو العليا، وهاجمت المدنيين ومواقع قوات الدفاع والأمن الوطنية. وفي الشمال الغربي، استهدفت الجماعات المسلحة المدنيين بشكل متزايد خلال موسم الترحال الرعوي من تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى آذار/مارس 2024. وبالمثل، استمرت الحالة الأمنية على طول المناطق الحدودية في شرق البلد في التدهور نظرا لتسلل المقاتلين المسلحين من السودان، والزيادة المبلغ عنها في أنشطة التجنيد لفائدة الجماعات المسلحة وفي تحركاتها على طول الحدود مع تشاد.

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في اليوم التالي لبعثة إلى تشاد قام بها وزير الدولة المكلف بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وبمتابعة الاتفاق السياسي، جان ويليبيرو - ساكو، صدر بيان وقعه كل من زعيم الجماعة المسلحة الحركة الوطنية من أجل أفريقيا الوسطى، محمد الخاتم، إلى جانب السيد ويليبيرو - ساكو، ووزير الأمن العام والهجرة في تشاد، محمد شرف الدين مارق، ينص على التزام السيد الخاتم وجماعته المسلحة بالعودة إلى الاتفاق السياسي.

وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في البلد مثيرة للقلق ويمكن أن تتدهور في ظل الأثر التراكمي للأنشطة الإجرامية، والكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن في المناطق الحدودية التي يسهل اختراقها،

وتدفق اللاجئين والعائدين من السودان. وتظل الحالة الاقتصادية صعبة على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتثبيت أسعار الوقود والتعجيل بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي يدعمها برنامج التسهيل الائتماني الممدد التابع لصندوق النقد الدولي.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية ألف

تتعلق النقطة المرجعية ألف بتنفيذ الحكومة على نحو فعال وفي حدود موارد ميزانية يمكن تحملها، للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وخاصة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الجماعات المسلحة السابقين وإدماج أفراد الجماعات المسلحة السابقين الذين فُحصت سوابقهم في صفوف جميع الأفراد النظاميين.

ومنذ رسالتي المؤرخة 15 أيار/مايو 2023، واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاؤها تنفيذ البرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن. وواصلت الوحدة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، التي أنشئت داخل مكتب رئيس الجمهورية في عام 2016، التركيز على الجماعات المسلحة الملتزمة بالاتفاق السياسي، وكذلك على الفصائل أو العناصر المنشقة التي فكت ارتباطها بانتمالها الوطني من أجل التغيير. وتم تشكيل هذا الائتلاف في ديسمبر/كانون الأول 2020 من قبل الجماعات المسلحة التالية: حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجزء من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وفصيلي موكوم ونغايسونا من ميليشيات أنتي بالاك.

وفي الفترة من 17 حزيران/يونيه 2023 إلى 24 نيسان/أبريل 2024، قامت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، بنزع سلاح وتسريح ما مجموعه 108 مقاتلين (من بينهم 9 نساء) مؤهلين للبرنامج الوطني. وشمل ذلك 45 مقاتلا منشقا عن ميليشيات أنتي بالاك من فصيل موكوم، و 47 مقاتلا منشقا من الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، و 16 مقاتلا متبقيا من فصيل حسين المنحل التابع للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، في محليات مختلفة على نطاق البلد مثل برياً وموباوي وبالوكي وزيميو. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2023، وبدعم من البعثة المتكاملة، أُعيد 143 مقاتلا سابقا ومُعاليهم من فصيل أشاي التابع لجيش الرب للمقاومة طواعيةً إلى أوغندا، بعد مشاركتهم في أنشطة نزع السلاح الطوعية.

وأفاد آخر تقييم قامت به وحدة تنفيذ البرنامج الوطني، وأجري في عام 2021، بأن حوالي 7 000 مقاتل سابق سيكونون مؤهلين للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن. وفي منتصف نيسان/أبريل 2024، كان قد تم نزع سلاح وتسريح ما مجموعه 4 901 مقاتل سابق، من بينهم 282 امرأة، منذ الإطلاق الرسمي للبرنامج الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2018 وخلال المرحلة التجريبية في منتصف عام 2017. وعلاوة على ذلك، جُمع ما مجموعه 3 303 قطع سلاح و 1 551 قنبلة يدوية وذخائر أخرى غير منفجرة و 165 169 طلقة ذخيرة و 153 قذيفة هاون و 327 صاروخا منذ كانون الأول/ديسمبر 2018.

واستمر توفير تمويل البرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، بما في ذلك أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، من قبل الجهات المانحة الدولية في المقام الأول. وعقب اختتام أول مشروع لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي يموله البنك الدولي في حزيران/يونيه

2023، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) رسمياً مشروعاً بقيمة 5 ملايين دولار بتمويل من صندوق بناء السلام في تشرين الأول/أكتوبر 2023. والغرض من هذا المشروع ومدته سنتان هو المساهمة في إعادة إدماج 750 مقاتلاً سابقاً في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. وإلى جانب أنشطة إعادة الإدماج التقليدية للمقاتلين السابقين في مجتمعاتهم المحلية، يقدم المشروع مجموعة من خدمات الدعم النفسي التي ستكون جزءاً من عملية تصميم الجراح لتحديد العوامل المحتملة لإعادة التعبئة وتيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وفي إطار هذا النهج لإعادة الإدماج المجتمعي، سيشارك في أنشطة المشروع المقاتلون السابقون المؤهلون البالغ عددهم 750 جنبا إلى جنب مع 750 فرداً آخرين من المجتمعات المحلية المستهدفة بهذا المشروع، مثل أولئك المرتبطين بالجماعات المسلحة أو المعرضين للتجنيد فيها.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أطلق البنك الدولي مشروعاً جديداً مدته خمس سنوات بشأن الحكم المحلي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود بقيمة إجمالية قدرها 90 مليون دولار. ويُخصّص جزء من ميزانية هذا المشروع الثاني، يبلغ حوالي 10 ملايين دولار، لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لنحو 2 000 مقاتل سابق. وستشرف على تنفيذ المشروع مرة أخرى وحدة تنفيذ البرنامج الوطني من خلال شركائها، أي المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة دولية غير حكومية، هي وكالة المساعدة في مجالي التعاون التقني والتنمية.

غير أن هناك شواغل تثار بشأن تناقص عدد المقاتلين المسرحين المتاحين لإعادة إدماجهم. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى بطء التقدم في المفاوضات السياسية مع الجماعات المسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذين يشكلون الآن أغلبية حالات المقاتلين المستهدفين الذين ينتظرون نزع سلاحهم وتسريحهم.

واستمرت الجهود الرامية إلى إدماج بعض المقاتلين السابقين في قوات الأمن في البلد. وفي 5 أيار/مايو 2023، أقيم حفل رسمي بمناسبة الإلغاء التدريجي للوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وأدمج عناصر هذه الوحدات وعددهم 231 الذين كانوا أعضاء سابقين في الجماعات المسلحة، في معظمهم، في قوات الدفاع والأمن الوطنية

وإلى جانب تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، واصلت البعثة المتكاملة، في إطار شراكة تنفيذية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي. ويغطي نطاق المشاريع الحالية، التي بدأت في أيلول/سبتمبر 2023، بانغي والمواقع الميدانية في عشر محافظات. وتهدف هذه المشاريع إلى مساعدة 6 108 مستفيدين مسجلين، من بينهم 3 146 امرأة. والجدير بالذكر أن 300 فرد يشاركون في أنشطة النقد مقابل العمل في أوبو، المصممة لدعم جهود التماسك المجتمعي الجارية في محافظة مبومو العليا. وتشمل أنشطة المشروع دورات التدريب المهني، والمساعدة للأنشطة المدرة للدخل، والمشاريع المجتمعية مثل تشييد البنى التحتية وإعادة تأهيلها.

وأخيراً، اتخذت اللجنة الاستراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية التي يرأسها رئيس الدولة، خلال دورتها التاسعة المنعقدة في 11 أيلول/سبتمبر 2023، عدداً من القرارات المهمة، بما في ذلك لمراجعة وتكييف آليات تنفيذ الاتفاق

السياسي ولتحسين تنسيق جهود تعبئة الموارد لجميع الأنشطة ذات الصلة. وصدرت السياسة الوطنية لإدارة الحدود في اليوم نفسه.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية باء

تتعلق النقطة المرجعية باء بقيام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بصياغة وثيقة تخطيط تتناول بالتفصيل احتياجات السلطات الوطنية فيما يتعلق بمرافق تخزين الأسلحة والذخيرة، وبتدريب أفراد القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي وتحري سوابقهم من أجل إدارة تلك الأسلحة والذخيرة والمرافق، وكذلك فيما يتعلق بالعمل على نحو فعال من أجل زيادة قدرة كافية في مجالي التخزين والإدارة وسعيا لتدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية، بما يتفق والاحتياجات النهائية للسلطات الوطنية المحددة في وثيقة التخطيط.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة المتكاملة دعم السلطات الوطنية من خلال إعادة تأهيل 20 مرفقا مؤقتا لتخزين الأسلحة والذخيرة، ليصبح مجموع المرافق التي تم تشييدها 15 مرفقا والمرافق التي أُعيد تأهيلها 141 مرفقا منذ عام 2014. ونفذت هذه الأنشطة في 21 موقعا في البلد. وتجدر الإشارة إلى أن مستودع أسلحة تم تجديده حديثا في بانغي للمجموعة الخاصة للتدخل التابعة للدرك الوطني أظهر تحسينات كبيرة في المباني على مستوى الأمن المادي. ومن المقرر أن يكون هذا المرفق بمثابة نموذج لأعمال تجديد مستودعات الأسلحة في المستقبل.

ومن خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، واصلت البعثة المتكاملة أيضا تدريب الموظفين على إدارة الأسلحة والذخيرة، وكذلك على التخلص من الذخائر المتفجرة. ومنذ أيار/مايو 2023، درّبت الدائرة 238 فردا إضافيا من قوات الدفاع والأمن الوطنية على إدارة الأسلحة والذخيرة، ليصل العدد الإجمالي للأفراد الذين خضعوا للتدريب إلى 677 فردا منذ عام 2014. وزار فريق التقييم الفصل الدراسي المخصص لإدارة الأسلحة والذخيرة في مركز التدريب الوطني الكائن في معسكر كاساي. ويشمل التدريب المقدم في هذا المرفق التدريب على المعرفة الأساسية بالأمن المادي وإدارة المخزونات (المستوى الأول)، وتدريب متوسط يركز على السلامة والأمن وتدابير التخفيف من مخاطر المتفجرات (المستوى الثاني) وتدريب على اكتساب المهارات المتقدمة للمتدربين الذين أظهروا القدرة على تولي مسؤوليات التدريب (المستوى الثالث). ومنذ بدء هذه الدورات التدريبية في عام 2022، أكمل 266 طالبا من قوات الدفاع والأمن الوطنية المستوى الأول، وأكمل 55 طالبا المستوى الثاني، ومن المقرر أن يبدأ المستوى الثالث في سنة الميزانية المقبلة.

ولاحظ فريق التقييم أيضا تدريب 10 أفراد من القوات المسلحة الوطنية على أساليب إبطال الذخائر المتفجرة من المستوى الأول. وسيتيح بناء القدرات الوطنية في هذا المجال للسلطات التخلص من الذخيرة غير الصالحة للاستخدام كجزء من إدارة دورة حياة الذخيرة. ومنذ بدء هذا التدريب، أكمل 43 طالبا من القوات المسلحة الوطنية المستوى الأول، وأكمل 29 طالبا المستوى الثاني، وأكمل 30 طالبا المستوى الثالث.

وتواصل السلطات الوطنية ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التعاون في إجراء زيارات لتقييم الجودة إلى مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة. ومنذ رسالتي المؤرخة 15 أيار/مايو 2023، أجري ما مجموعه 61 زيارة لضمان الجودة إلى مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة في جنوب شرق وشمال شرق وغرب البلد. وتُجرى الزيارات بالاشتراك مع ممثلي المفوضية الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وكبار قادة قوات الدفاع الوطني. وتهدف هذه الزيارات إلى رصد سلامة وأمن المواقع التي سبق إعادة تأهيلها وإلى إرشاد أنشطة التخفيف من المخاطر في المستقبل وتحديد أولوياتها.

وبما أنه لم يوضع بعد إجراء موحد لفحص سوابق الأفراد المكرسين لإدارة الأسلحة والذخيرة، فقد أشارت سلطات البلد إلى أنها ستواصل الاعتماد على العمليات الموحدة لفحص سوابق المجندين المعمول بها داخل القوات المسلحة الوطنية.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية جيم

تتعلق النقطة المرجعية جيم بوضع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الصيغة النهائية لبروتوكول تسجيل الأسلحة وإدارتها فيما يتعلق بالأسلحة الموردة إلى قوات الدفاع والأمن التابعة لها. وتتعلق أيضا بإنشاء نظام للاستلام الفردي للأسلحة ونظام لتطبيق تدابير المساءلة الفردية في حالة فقدان الأسلحة أو سرقتها أو تحويلها إلى وجهة أخرى، وللعمل بفعالية من أجل تحقيق الكفاءة في تسجيل الأسلحة وإدارتها ومن أجل التحقيق في الحالات التي تُدار فيها الأسلحة بطريقة غير مناسبة، وفقا للتشريعات الوطنية.

وخلال زيارة فريق التقييم، كرّرت السلطات الوطنية تأكيد التزامها بالمبادئ التوجيهية التقنية المعتمدة في عام 2019 للتحقق من الأسلحة والذخيرة التي تدخل البلد. وأبلغت أيضا الفريق بأن العمل يتواصل بشأن عدة مراسيم لتنفيذ القانون رقم 20-021 المتعلق بالنظام العام للأسلحة التقليدية ومكوناتها وذخيرتها في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي أصدره رئيس الجمهورية في 7 آب/أغسطس 2020.

وفيما يتعلق بإنشاء نظام للمساءلة الفردية، أكدت السلطات الوطنية من جديد أن قانون العقوبات وقانون القضاء العسكري وقواعد الانضباط العسكري تسمح جميعها بتطبيق عقوبات فردية في حالة فقدان الأسلحة أو سرقتها. وفي عام 2023، استأنفت المحكمة العرفية والمحكمة العسكرية في بانغي أنشطتهما بعد توقف دام عامين. وأدانت المحكمة العرفية، التي انعقدت في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أربعة أفراد بتهمة إساءة استخدام الأسلحة والذخائر، من بين جرائم عسكرية أخرى، مما أدى إلى إصدار أحكام بالسجن تتراوح من سنتين إلى 10 سنوات. وبالمثل، أدانت المحكمة العسكرية، التي انعقدت في الفترة من 10 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 18 شخصا بتهمة إساءة استخدام الأسلحة والذخائر، إلى جانب جرائم عسكرية أخرى، حيث تراوحت الأحكام بالسجن الصادرة بحقهم بين 4 أشهر و 36 شهرا.

وفي إطار مبادرة أوسع لمعالجة العرض والاستخدام غير السليمين للأسلحة من قبل الأفراد النظاميين، حظّر رئيس أركان الجيش رسميا في 24 كانون الثاني/يناير 2024 على جميع الأفراد العسكريين التنقل في الأماكن العامة بالأسلحة إلا لأغراض الخدمة الرسمية.

وأبلغ فريق التقييم، خلال زيارته المذكورة أعلاه إلى مستودع أسلحة المجموعة الخاصة للتدخل التابعة للدرك الوطني، بأنه يجري تحديث النظام الورقي لحفظ السجلات الذي سبق أن عاينه. وبفضل منحة قُدمت من خلال الصناديق الاستثنائية الطوعية لمعاهدة تجارة الأسلحة، تتعاون منظمة غير حكومية حاليا مع المفوضية الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدعم من البعثة المتكاملة، على إنشاء نظام رقمي لحفظ السجلات. وسيتيح المشروع للسلطات الوطنية تحسين رصد إمكانية تعقب الأسلحة وحفظ السجلات.

وأحرزت السلطات الوطنية أيضا تقدّما في وسم الأسلحة المملوكة للدولة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، بدعم من البعثة المتكاملة، وسمت المفوضية الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة 450 سلاحا ناريا للدرك في بانغي خلال عملية استغرقت ثلاثة أيام، ونظمت دورات تدريب تذكيرية على حفظ سجلات الأسلحة لفائدة أفراد الدرك. وأبلغ الفريق أيضا أنه في نيسان/أبريل 2024، ستتلقى 484 قطعة سلاح جُمعت خلال أنشطة التسريح ونزع السلاح علامات مخصصة تحديدا للقوات المسلحة الوطنية، والشرطة والدرك، وخدمات الجمارك والمياه والحراية (عند صياغة هذا التقرير، كان قد تم بالفعل وسم 380 من هذه الأسلحة). ومع ذلك، شددت السلطات الوطنية على أنه مع توفر ثلاث آلات فقط لوضع العلامات في بانغي، مع قدرة كل منها على وسم 25 إلى 30 قطعة سلاح فقط في اليوم، يطرح وسم الأسلحة خارج العاصمة صعوبة لوجستية. ويتعين نقل الأسلحة من أنحاء أخرى من البلد إلى بانغي لوسمها قبل إعادتها إلى مواقعها.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية دال

تتعلق النقطة المرجعية دال بإنجاز حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تفعيل المفوضية الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبدء عمل المفوضية.

وتتولى المفوضية الوطنية التي أنشئت في عام 2017 رئاسة لجنة تنسيق آليات مراقبة وإدارة الأسلحة والذخائر في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ عام 2021. ووافق رئيس الجمهورية في 14 آذار/مارس 2024 على خطة عمل وطنية محدثة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة 2024-2028. ولا تزال الموارد المالية المخصصة من الميزانية الوطنية تغطي أساسا التكاليف التشغيلية للمكتب ومرتببات الموظفين. وتواجه الحكومة قيودا على الميزانية، تؤثر أيضا على المفوضية التي خُفّضت ميزانيتها في عام 2024 بنسبة 50 في المائة تقريبا، الأمر الذي أثر سلبا على العمليات وتنفيذ خطة العمل. ولا تزال الأنشطة التنفيذية تُمول أساسا من خلال موارد البعثة المتكاملة. واستمر الدعم الذي تقدمه البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وشمل شراء المعدات اللازمة للتشغيل المقرر للمكاتب الإقليمية الأربعة للمفوضية، وتنظيم حلقات عمل لصياغة خطة العمل الوطنية، وتنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية هاء

تتعلق النقطة المرجعية هاء بوضع بروتوكول لجمع وتدمير الأسلحة والذخيرة الفائضة أو غير المسجلة أو المحمولة بشكل غير مشروع التي تضبطها السلطات الوطنية أو لنقلها إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي.

وفي 26 نيسان/أبريل 2023، صدّقت الحكومة على البروتوكول الوطني لإدارة الأسلحة والذخيرة المضبوطة أو المسلّمة الفائضة أو غير المسجلة أو المحمولة بشكل غير مشروع. وواصلت المفوضية الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لتحسين إدارة الأسلحة والذخيرة. وبدعم من البعثة المتكاملة، بدأ تنفيذ 14 نشاطا لبناء القدرات في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وساعدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام السلطات الوطنية على التخلص من الذخائر البالية، بما في ذلك الذخائر التي جُمعت من الجماعات المسلحة، حيث دمّرت ما مجموعه 42 438 طلقة ذخيرة أسلحة صغيرة، و 1 370 طلقة ذخيرة من العيار الأكبر و 2 584 طلقة من ذخيرة أخرى. وتم تدمير

ما مجموعه 168 981 طلقة ذخيرة منذ عام 2021، عندما بدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام حفظ السجلات الإلكترونية.

وتواصل السلطات الوطنية العمل مع دول المنطقة بشأن المسائل الأمنية العابرة للحدود على أساس ثنائي أو من خلال المحافل الإقليمية مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. واجتمعت اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون في حزيران/يونيه 2023 ومن المقرر أن تجتمع مرة أخرى في حزيران/يونيه 2024. وفي أيلول/سبتمبر 2023، وقع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان أركانج تواديرا، ورئيس جنوب السودان، سالفو كير مايارديت، مذكرة تفاهم بشأن أمن الحدود. ووضعت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة والشركاء الدوليين، اللمسات الأخيرة على خطة عمل عشرية لتنفيذ سياسة إدارة الحدود الوطنية المعتمدة في أيلول/سبتمبر 2023.

استنتاجات

يثلج صدري التزام السلطات الوطنية والتقدم التدريجي المطرد الذي أحرزته في جميع النقاط المرجعية الخمس. وبدعم من البعثة المتكاملة والشركاء الإقليميين والدوليين، حققت السلطات نتائج ملموسة في مجالات رئيسية مثل إصلاح قطاع الأمن، والبرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، فضلا عن إدارة الأسلحة والذخيرة. ويسهم هذا التقدم في تعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن الوطنية، وهو أمر أساسي لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وإنني أدعو الحكومة وشركاءها إلى مواصلة جهودهم لإحراز مزيد من التقدم في تحقيق النقاط المرجعية. فضمان فرص اجتماعية واقتصادية في الأجل الطويل للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية ضروري لاستدامة السلام والاستقرار في البلد. وعلاوة على ذلك، سيساعد الاستمرار في إحراز تقدم في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة على تعزيز بناء قوات دفاع وأمن محترفة.

وفي ضوء استمرار الحالة الأمنية المتقلبة، ولا سيما في المناطق الحدودية، أرحب باعتماد السياسة الوطنية لإدارة الحدود وخطة العمل العشرية ذات الصلة، وأثني على الجهود الإضافية التي تبذلها الحكومة والجهات الفاعلة الإقليمية لمعالجة المسائل الأمنية عبر الحدود معالجة فعالة. وكما أبرزت التقارير السابقة، فإن هذه الجهود ضرورية للتصدي لعمليات النقل غير المشروعة للأسلحة والذخيرة إلى الجماعات المسلحة العاملة في البلد، بما في ذلك الذخائر المتفجرة. وما زلت أحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة على إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في إطار اللجان الثنائية المشتركة. وفي هذا الصدد، يظل عمل فريق الخبراء وتقاريره حاسمين في تحديد طرق توريد الأسلحة والذخائر المضبوطة، وموردي وميسري عمليات النقل غير القانونية هذه إلى الجماعات المسلحة في انتهاك لتدابير حظر توريد الأسلحة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش